التقارب التركي-السوري... مصالح وعوائق!

د. رولا حطيط

المقدّمة

شهدت الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة تحوّلاً مهماً في مسار العلاقة بين سورية وتركيا. وهذا التحوّل عكسته عدّة تصريحات صدرت من مسؤولين أتراك، كشفت عن موقف تركي جديد يخلو من نبرة العداء المعهودة تجاه النظام السوري ورئيسه «بشار الأسد».

وكان أبرز تلك التصريحات تصريح رئيس تركيا «رجب طيّب أردوغان»، الذي ألقاه في أعقاب قمّة طهران، التي حضرها الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني إبراهيم رئيسي، في التاسع عشر من يوليو/ تموز من العام 2022.

ويطرح هذا التحوّل السؤال الآتي: هل سيكون هذا العام فاتحة سلام في سورية نتيجة التقارب والتطبيع مع تركيا؟

إنّ السعي التركي للتقارب مع سوريا قد يواجه عوائق تمنع حدوثه أو تؤخّره، وذلك لأنّ العلاقة بين البلدين غير ثابتة، وتحكمها المستجدّات التي تنجم عن المتغيّرات الدولية، ولأنّ السجالات بينهما ما زالت قائمة، ولأنّ دولاً كبرى، وعلى رأسها أميركا، ستسعى إلى عرقلة هذا التقارب حفاظًا على مصالحها في الإقليم؛ وزد على ذلك تريّث سورية أمام اندفاع «أردوغان». ولذلك، هي ستطيل مدّة التفاوض من دون أن تعبأ بإلحاح «أردوغان»، وبالضّغط الروسي، وبعمل اللّجان المعنيّة الدّؤوب، لتيقّنها بأنّ هذا التقارب حاصلٌ لا محالة.

فبعد أن كان لتركيا دور أساسي في الحرب السورية، والذي تجلّى في دعمها للجماعات المسلّحة، وسيطرتها على الشمال السوري، أضحت اليوم تسعى إلى المهادنة مع سورية، وتسوية العلاقة معها. وهذا الأمر يحتاج إلى قراءة معمّقة لإعادة ترتيب الأوراق في ما يخصّ المستجدّات على الساحة الدولية.

وإنْ حدَثَ التقارب الذي تسعى إليه تركيا مع سوريا، فسيعني هذا فشل تركيا في تحقيق أهدافها، وإقرارها بتورّطها في دعم الجماعات الإرهابية على الأراضي السورية؛ وسيسمح لها بالتفرّغ لإنهاء

تداعيات الحرب السورية داخل البلاد، وتطبيع علاقاتها مع سورية، وستتخلّى عن أطماعها التاريخية في سوريا، وعن ميْلها إلى التدخل في شؤونها الداخلية.

إشكاليّة الموضوع:

تطرح العلاقة القائمة اليوم بين تركيا وسورية إشكالية تتمثّل في السؤال الآتي: هل الخلافات بين تركيا وسورية تبلغ من الحدّة مبلغًا يتعذر معه إيجاد حلول لإقامة علاقات حسن جوار وصداقة، وتُبقي على العداء والشكوك بين الطرفين؟ وتتمحور حول هذه الإشكاليّة عدّة أسئلة:

-هل تتوافق تقديرات النظام التركي مع تقديرات النظام السوري في إعادة تطبيع العلاقة بينهما؟

-كيف نقارب عمليّة إعادة العلاقات الطبيعية بين سورية وتركيا بعد سلسلة من "ملفّات العداء" التي تحكم العلاقة بينهما؟

-ما هي القضايا الإشكاليّة التي تعترض المصالحة بين البلدين؟

-هل يسعى «أردوغان» من خلال هذا التقارب إلى تحقيق مكاسب إنتخابيّة، وإلى الفوز ببعض المزايا التي تخدم المصلحة التركية في شمال سورية؟

-من هي الأطراف المعنيّة بالمصالحة التركية-السورية؟ وكيف تتعامل مع هذا الموضوع؟

-كيف تنظر المعارضة السورية إلى التقارب الجديد؟ وما هي تأثيراته في الميدان، كما في ملايين اللاجئين السوريين داخل تركيا؟

في هذا البحث عرض للسياق التاريخي الإشكالي الذي شهدته العلاقات التركية -السورية منذ العام 1939« أزمة لواء إسكندرون»، مرورًا بحقبة ما سمّي بثورات الربيع العربي التي انطلقت في أواخر العام 2010، وصولًا إلى التطورات الأخيرة التي دلّت على تقارب جديّ بين تركيا وسورية.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، قُسّم البحث إلى فصلين تسبقهما مقدّمة وتعقبهما خاتمة؛ وفيهما عرض لأهمّ العقبات التي شكّلت معالم العلاقات التركية – السورية، منذ أزمة «لواء إسكندرون»، وحتى التوتّر السياسي والعسكري بسبب قضيتي المياه و«حزب العمّال الكردستاني»، والذي ضعفت حدّته مع توقيع اتفاقية «أضنة» في العام 1998؛ ومن ثمّ عرضٌ للتجاذبات التي شهدتها العلاقات التركية - السورية منذ توقيع عقد «الشراكة الاستراتيجية» في العام 2009، مروراً بعودة التشنّج بين البلدين

مع بداية أحداث "الربيع العربي" في سورية في آذار / مارس من العام 2011، والتي أدّت إلى انقطاع كامل في العلاقات، بسبب دعم تركيا لمجموعات مسلّحة تسعى إلى إسقاط النظام السوري، وصولًا إلى محاولات تطبيع العلاقات أخيراً بين أنقرة ودمشق.

الفصل الأوّل: المسار التاريخي للعلاقات التركية – السورية

أوّلًا: التاريخ الإشكالي للعلاقة:

ظلّ العالم العربي، ومن بينه سورية، خاضعًا لسيطرة ونفوذ السلطنة العثمانيّة مدّة أربعة قرون متتالية، إلى أن انهارت السلطنة بعد الحرب العالمية الثانية، بإطاحة السلطان محمد السادس وحيد الدين من قِبل البرلمان الجمهوري الجديد، في العام 1922. وقد نشأت على أنقاضها الجمهورية التركية؛ وكان ذلك بعد دخول قوّات الانتداب الفرنسي في العام 1920، وفقاً لاتفاقية «سايكس-بيكو» المنعقدة في العام 1916.

ومع نشوء الجمهوريّة التركيّة، برزت ثلاث قضايا رئيسة في مسار العلاقات الثنائية بين تركيا وسورية:

1-قضيّة «هاتاي»: وهي إلحاق «لواء إسكندرون» بالأراضي التركية، بموجب الاتفاقيّة التي أبرمتها تركيا مع فرنسا، في العام 1939.

2-قضيّة المياه العابرة للحدود، وهي مياه نهري دجلة والفرات.

3-قضيّة حزب العمّال الكردستاني.

1- قضية لواء إسكندرون :

يقع «لواء إسكندرون» على خليج إسكندرون وخليج السويدية، في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسّط، وكان قبل ذلك في أقصى شمال غربي سورية؛ ويتّصل من الشرق والجنوب الشرقي بمحافظتي إدلب وحلب، ومن الجنوب بمدينة اللاذقيّة، ومن الشمال بمحافظة «غازي عنتاب» التركية، وهو الآن في جنوبي تركيا.

شغلت الحدود الشمالية من سورية و«إقليم إسكندرون»، والمعروف حاليًا باسم هاتاي Hatay» «حيّزًا هامًّا في سياسة «أتاتورك» الخارجيّة. فما هي المؤامرة التي حيكت لسلخ «لواء إسكندرون»؟

تنازلت الدولة التركية التي تأسّست بعد «معاهدة الصلح» في العام 1923 عن إسكندرون وأنطاكية، بموجب نصّ معاهدة «سيفر» التي أعقبت انتهاء الحرب الكونيّة الأولى؛ إلّا أنّ «مصطفى كمال أتاتورك» رفض في العام 1920 تلك المعاهدة، وأعلن ميثاق المجلس الوطني الكبير، الذي طلب بموجبه إعادة تكوين تركيا من جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تقطن فيها غالبيّة تركيّة؛ فعقِدت معاهدة «لوزان» في تمّوز من العام 1922، التي كرّست انتصار تركيا في حربها مع اليونان، وإلغاء معاهدة «سيفر» التي اعتبرتها تركيا مُجحفة بحقّها. وكان قد سبقها في العام 1921 توقيع معاهدة «أنقرة» التي وقّعتها فرنسا وتركيا؛ وقد نتج عنها تفاهم تضمّن اعتراف كلّ من الحكومتين الفرنسية والتركية بحقّ أهالي «لواء إسكندرون» في اختيار الحكومة التي تقوم بإدارة شؤون اللّواء. ولم يرد في هذه المعاهدة أيّ اعتراض على هويّة اللواء السورية، أو أيّ إشارة إلى ضمّه في المستقبل إلى تركيا.

من هنا كانت بداية الخديعة الفرنسية – التركية بفصل «إسكندرون» عن الوطن السوري الأم، وذلك بأن أعطت معاهدة «أنقرة» الإقليم حقّ الإدارة الذاتية، وأُنشئت إدارة خاصّة لإقليم «إسكندرون» تتبع ولاية حلب. إلّا أنّ التنازلات الفرنسية سبقت تسليم اللواء، وسبقت وقوع الحرب العالميّة الثانية. و كان السبب في ذلك سعي فرنسا إلى كسب صداقة تركيا، وتوفير موقع متقدّم لها في جمهوريّة «أتاتورك الفتية العلمانيّة الحديثة»، الممتدّة بين قارّتي آسيا وأوروبا، والمشرِفة على البحار الثلاثة: الأبيض المتوسّط، والأسود، وإيجة.

لقد ضمّت تركيا «لواء إسكندرون» لها في العام 1939، بعد أن "تنازلت" عنه فرنسا إبّان احتلالها سورية، واعتبرته محافظة تركيّة، وأطلقت عليه اسم «محافظة هتاي»؛ وهو يتكوّن من ست مدن رئيسة، هي: أنطاكيا «عاصمة المحافظة»، وإسكندرون، وأوردو، والرّيحانيّة، والسّويديّة، وأرسوز.

جرى ذلك وفق سياسة تمهيديّة. ففي العام 1925 أُدرِجت اللغة التركية كلغة رسميّة في الإقليم إلى جانب العربيّة والفرنسيّة. وفي العام 1926، وقّعت فرنسا مع تركيا «اتفاقية حسن الصداقة والجوار» نيابة عن سورية، وتأكّدت بنود اتفاقية «أنقرة» مرّة أخرى. وبفضل هذه الاتفاقيّة، تطوّرت العلاقات، فتوصّل الطّرفان إلى تسوية بشأن وضع «هاتاي» لمدّة وجيزة. وقد تزامن ذلك مع رفض الحكومة السورية الاتفاقيّة، بحجّة أنّ «لواء إسكندرون» جزء من التّراب السوري. وبسبب الضّغط السوري، غيّرت فرنسا اسم «حكومة إسكندرون الذاتية»، التي شُكّلت في ظلّ الانتداب الفرنسي في العام

1926، إلى «حكومة شمال سورية». لكنّ الضغوط التي مارسها الأتراك على الفرنسيين والسوريين أدّت إلى قبول الحكومة السورية منح وضع خاص «لإقليم إسكندرون» في العام 1928.

وفي العام 1930، أخذت القضية بُعدًا دوليًا، بعد أن نُقلت إلى عصبة الأمم، التي قرّرت منح الإقليم حكمًا ذاتيًا[1]، وذلك خلال اجتماع مجلس عصبة الأمم، الذي عقِد في 27 من يناير من العام 1937. وقد جرى بموجبه الاتفاق على أن يكون «إسكندرون» كيانًا منفصلًا، ومستقلًا في الشؤون الداخلية، وتُدار شؤونه الخارجية من قِبل الدولة السورية؛ ولكن لا يمكن لسورية أن تتّخذ قرارات تضرّ بمكانة الإقليم من دون إذن من مجلس عصبة الأمم [2]. إلّا أنّ نتائج الحرب العالمية الثانية كانت لصالح تركيا، وذلك بعد تدهور الوضع الأمني في أوروبا، ما ألزم فرنسا التخفيف من سيطرتها على المنطقة، وموافقتها على إجراء انتخابات لمجلس «هاتاي» تحت إشرافها. حصل الأتراك على الأغلبية في التصويت، وانتُخب« طيفور سوكمان» رئيسًا للإقليم الذي حصل رسميًا على استقلاله؛ ونقلت تركيا قضيّة «هاتاي» إلى عصبة الأمم، مطالبة بمناقشة النزاع التركي - الفرنسي حول «لواء إسكندرون».

وقد تسبّبت العلاقة الوثيقة بين تركيا و« هاتاي» في إثارة مخاوف الجانبين الفرنسي والسوري، اللّذين أغلقا الحدود السورية في وجه «هاتاي» للتّضييق عليها، ما دفعها لمحاولة الانضمام إلى تركيا في العام 1939؛ فقبِلت فرنسا-التي كانت في حاجة إلى تركيا في أجواء الحرب العالميّة الثّانية المتوتّرة- مطالب الجانب التركي، ووقّعت على «اتفاق الحلّ النهائي للمشكلة الإقليميّة بين تركيا وسورية» في 23 من حزيران / يونيو من العام 1939[3]؛ وأعلنت عدم ممانعتها تقرير «هاتاي» لمصيره. ووافق مجلس هاتاي بالإجماع على الانضمام إلى تركيا، وأقرّت الجمعية الوطنية التركية الكبرى «البرلمان» قانون ضمّ "هاتاي" لتكون مقاطعة داخل حدود تركيا. في حين استمرّت سورية على عدم الاعتراف بضمّ «لواء إسكندرون» لتركيا، واصفة الاتفاق بغير القانوني بين فرنسا وتركيا؛ وقد ظهر ذلك من خلال إظهار «هاتاي» داخل حدودها الوطنيّة في خرائطها الرسمية، فظلّت قضيّة «هاتاي» مسألة خلافيّة بين البلدين الجارين حتّى هذه اللحظة.

2- قضية نهري دجلة والفرات

[1] - Esin .S.Uncle, "The State of Hatay and the Participation of Hatay to the Motherland", Journal of Turkic Studies Institute, Issue 19, Erzurum, 2002, p: 332.
[2] - Omer Osman, “Atatürk's Middle East Politics in the Republican Period”, 2010, p.p:37
[3] - Ferdun Cemal, “34 Years of Foreign Affairs Memoirs-Comments”, Vol.1, Ankara, 1980, p.105.

تسبّبت المياه العابرة للحدود «نهرا دجلة والفرات»، النّابعان من جبال شرق وجنوب شرق الأناضول في تركيا، في مشكلات حادّة بين دول الشرق الأوسط، بسبب تزايد الحاجة لموارد المياه الناتج عن ارتفاع عدد السكان في القرن العشرين، وخطر ندرة المياه، ما أدّى إلى اتخاذ الدول إجراءات احتياطيّة للحفاظ على أمنها المائي، ومنها تركيا وسورية والعراق، وذلك بإطلاق مشاريع وطنيّة تعتمد على مياه هذين النّهرين [1].

ومع استمرار المفاوضات بين تركيا والعراق في إطار « اتفاقية الصداقة وحسن الجوار » في العام 1946 ، تصاعد التوتر بين هذه الدول من جهة، وبين تركيا وسورية من جهة أخرى. وقد برز التوتّر بعد بناء تركيا سد «كيبان» على نهر الفرات في الستينات، ثمّ بناء سدّ آخر على نهر دجلة في الثمانينات، وإطلاق مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في العام 1977، وذلك لتحسين البنى الاقتصاديّة، والظروف الاجتماعيّة للمنطقة ، ولزيادة الاستثمار فيها [2]. وقد أثار ذلك ردّات فعل من سورية والعراق، بسبب تقليص حصّة سورية من نهر الفرات بنسبة 40٪، وحصّة العراق بنسبة 80 ٪، وذلك بعد تنفيذ خطّة المشروع بالكامل، وبناء واحد وعشرين سدّاً، وعدد من أنظمة الرّي[3]

وفي العام 1990، تزايد القلق العراقي - السوري، بعد أن بدأت المياه التي تتدفّق في هذين البلدين بالانحسار، بعد بناء «سدّ أتاتورك» الذي يُعدّ أكبر سدّ في مشروع« GAP» ، ما دفع البلدين للّجوء إلى المجتمع الدّولي؛ غير أنّ النتائج لم تكن كما يجب، وذلك بسبب اعتبار تركيا أنّ مياه نهري« دجلة والفرات» مياهاً وطنيّة، وأنّهما ضمن حقوقها السّياديّة المطلقة، في حين أنّ العراق وسورية تريان أنّ مياه النهرين هي مياه دوليّة، وأنّ لهما حقٌ مكتسبٌ في الاستفادة منها[4].

وعليه، لجأت القيادة السورية إلى استخدام بطاقة «حزب العمّال الكردستاني» ورقة ضغط على سورية، للحصول على المياه التي تطلبها، فأعطت تنظيم حزب العمّال الكردستاني الحقّ في إنشاء

---

[1] - Remziye Eskioglu ،"Turkey-Syria Relations Until the Arab Spring"، Cag University Journal of Social Sciences Vol 16, Issue 1,pp. 70\80 \ 73 , 201

[2] - المرجع نفسه

[3] - المرجع نفسه

[4] - Levent Aytemiz and Timucin Kodaman, "THE USE OF TRANSMISSION WATER AND TURKEY-SYRIA RELATIONS", TMMOB Water Policies Congress, p. 528.

قواعد له في سورية. وقد ساهم هذا في تزايد قوّة التنظيم، وضاعف الحوادث الإرهابية في تركيا بشكل ملحوظ في الثمانينات. [1]

وللتخفيف من التوتّر بين البلدين، وقّعت تركيا مع الجانب السوري اتفاقيتين، تتعلقان بتعاون اقتصادي وأمني شامل بين البلدين. ومن أهم بنود الاتفاق الأمني:

- تعهّد الطرفان بعدم السماح لمنظمات إرهابيّة بممارسة أنشطة داخل أراضيها ضدّ الطرف الآخر، وتسليم الأشخاص المرتبطين بالإرهاب.

-ينصّ الاتفاق الاقتصادي على إعطاء سورية خمسمئة متر مكعّب من المياه في الثّانية[2].

لكن لم يؤت بروتوكول الأمن مع سورية أُكله في تركيا، إذ استمرّت القيادة السورية بالسماح لأعضاء حزب العمّال الكردستاني بالتّنقل بين تركيا وسورية، واستمرّت سورية والعراق في اللّجوء إلى المحافل الدولية للحصول على حقوقهما الكاملة من تركيا في المياه[3].

وقد ظهرت عدة مبادرات لحلّ القضيّة، وأبرزها عقد مؤتمر الشرق الأوسط للمياه في العام 1991. إلاّ أنّ بعض الدول العربية لم ترحّب بهذه الفكرة، ورفضت المشاركة؛ وما زال الخلاف قائمًا بين البلدان الثلاثة «تركيا، سورية، العراق» بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود.

3- قضيّة حزب العمّال الكردستاني:

سمحت سوريا بتأسيس قاعدة لتنظيم «حزب العمّال الكردستاني»، الذي تصفه أنقرة بـ «الإرهابي»، واستضافت زعيم التنظيم ومؤسّسه «عبد الله أوجلان»، ما وضع تركيا في موقف صعب، وسبّب لها المتاعب والمصاعب، والتي استمرّت عدّة سنوات، ما وضع البلدين على شفا الحرب في أكتوبر/ تشرين الأوّل من العام 1998؛ فاضّطر بعض الأطراف إلى التّدخل، ومنهم: الجامعة العربيّة، ومصر، وإيران، لحلّ الأزمة بين البلدين. وقد نجحت الأطراف في إقناع سورية بإخراج «عبد الله أوجلان» من أراضيها، وبتوقيع اتفاقية «أضنة» في العام 1998[4]، والتي نصّت على التعاون بين

---

[1] - مرجع سابق Eskioglu, p.74

[2] - مرجع سابق Aytemiz and Kodaman, p. 5

[3] - Ozkan Gokcan, "A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Terms "Undeclared War", Journal of Academic Studies, Vol 13, No 1, Mars 20, 2018, p:191

[4] - مرجع سابق ، Gokcan,

الدولتين في محاربة منظّمة «حزب العمّال الكردستاني»، التي تراها أنقرة «أخطر منظّمة إرهابيّة تهدّد أمنها القومي».

والجدير ذكره أنّ المسألة الكرديّة المعقّدة كانت بدايتها منذ تأسيس الجمهورية التركية، التي وافقت على إعطاء الإنجليز والفرنسيين للأكراد حقّ إنشاء دولة وفق معاهدة «سيفر» في العام 1920؛ ثمّ تراجعت لاحقًا عن هذه الخطوة في اتفاقية لوزان في العام 1923، ما ساهم في تعقيد المسألة الكرديّة في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا، فإنّ المسألة الكرديّة سابقة لظهور «حزب العمّال الكردستاني»، الذي أسّسه «عبد الله أوجلان» في العام 1978[1]؛ وقد بدأ التمرّد على الدولة التركية بهدف إقامة دولة مستقّلة للأكراد، متّبعًا استراتيجية حرب العصابات، وشنّ الهجمات المسلّحة في منطقة جنوب شرق الأناضول في العام 1984[2] .

أسهم تنظيم «حزب العمّال الكردستاني» في إرباك السياسة التركية الداخلية والخارجية. وقد تلقّى الدّعم من سورية، التي كان لها دوافعها، ولعلّ أبرزها:

- محاولة سوريا استخدام التنظيم ورقة ضغط ضدّ تركيا في قضية المياه المتنازع عليها.
- عدّ مساعدة التّنظيم ردّة فعل رافضة لإلحاق هاتاي «لواء إسكندريون» بتركيا في العام 1993.
- مواجهة التقارب التركي - الإسرائيلي.

في العام 1985، وقّعت تركيا على بروتوكول أمن الحدود مع سورية في عهد «حافظ الأسد»، وهو عبارة عن اتفاقية تعاون لمكافحة الإرهاب[3]؛ لكنّ سورية لم تلتزم به، واستمرّت بتقديم الدعم المالي واللّوجستي والإسكاني لتنظيم «العمّال الكردستاني».

وفي الوقت نفسه، كان قلق العراق وسورية يتزايد بسبب استكمال تركيا بناء سدّ كركايا في العام 1987، الذي سيسبّب خفض حصّتهما من المياه بنسبة 27%. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في أنشطة التنظيمات الإرهابية في تركيا، ما استدعى رئيس الوزراء في ذلك الوقت «تورغوت

[1] -عبد الباسط سيدا، موضوعات كردية سورية ،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة 2020

[2] - المرجع نفسه

[3] - حامد محمد طه السويداني، "العلاقات التركية السورية 1998- 2011، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 2012

أوزال» إلى زيارة دمشق، والتوقيع على بروتوكول أمني لمنع الأنشطة الإرهابية في كلا الدولتين، وبروتوكول للتعاون الاقتصادي، تمنح بموجبه تركيا خمسمئة متر مكعّب من المياه لسورية في الثّانية.

إلاّ أنّ هذه البروتوكولات كانت شكليّة، لأنّ سورية استمرّت في السماح لانتقال مسلّحي «الكردستاني» إلى تركيا، ولم تُعِد الأشخاص المعنيين إلى تركيا.

وبعد حرب الخليج بين العامين 1990 و1991، استغلّ «حزب العمّال الكردستاني» الفراغ الذي حدث في السلطة العراقية، وعمل على تحويل مركز قوّته من سورية إلى العراق، ما دفع سورية إلى توقيع اتفاقية أمنية مع تركيا، تُنهي بموجبها تنظيم «حزب العمّال الكردستاني»، لتحمي أمنها من أي تهديد قد يُحدثه تشكيل دولة كرديّة محتملة خارج سيطرتها.

وعلى الرّغم من قبول سورية تصنيف «حزب العمّال الكردستاني» منظّمة إرهابيّة في العام 1992، إلّا أنّها استمرّت في تقديم الدعم له، وفي حماية زعيمه «أوجلان» على أراضيها، ما استدعى تحذيرها من قِبل تركيا[1] .

بالمقابل، تسارعت الأحداث وتقاربت العلاقات بين سورية واليونان، في محاولة لبناء تحالف ثنائي ضدّ تركيا، التي بدورها تقرّبت من "إسرائيل" المعادية تاريخيًا لسورية. وقد تزامن ذلك مع زيادة نشاط تنظيم حزب العمّال الكردستاني في إقليم "هاتاي" "لواء إسكندرون"، ممّا ساهم في ارتفاع حالة التوتّر بين تركيا وسورية، حتّى وصلت إلى حدّ الأزمة، وعرِفت بـ «أزمة أكتوبر»، سيما بعد حشد تركيا لقوّاتها العسكريّة على الحدود السورية[2].

وقد تبنّت بعض الدول، وأبرزها مصر وإيران، دور الوساطة، للبحث عن حلول دبلوماسية لهذه الأزمة، فتوصّل الطّرفان التركي والسوري إلى تفاهم بوساطة القنوات الدبلوماسيّة، نتيجة للمفاوضات التي عقِدت في العشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 1998؛ وقد سمّي هذا التفاهم لاحقًا بـ «اتفاقية أضنة»، والذي أعلنت خلاله سورية أنّ «أوجلان» لم يعد داخل حدود سورية، وأنّها تتعهّد بمنعه من الدخول في الوقت نفسه؛ وأعلنت عن إغلاق جميع مراكز «حزب العمّال الكردستاني»، ومنعه من إقامة معسكرات في سورية مرّة أخرى[3].

---

[1] -- Gocan, "A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Expression, "Undeclared War" , p. 178, 179.

[2] -المرجع السابق، طه السويداني

[3] - المرجع السابق، طه السويداني

لقد شكّلت اتّفاقيّة «أضنة» نقطة تحوّل في العلاقات، إذ فتحت أفقًا لحلّ الأزمة، وساد التعاون والمصالحة بين البلدين قبل أن تتحوّل إلى حرب لاحقاً.

ثانيًا: خلال حقبة الرّبيع العربي

شهدت حقبة الرّبيع العربي توترًا بين تركيا وباقي دول المنطقة، وتحديدًا سورية والعراق وإيران. وقد بدأ التوتر يأخذ مسارات خطرة، ولعلّ مردّها جملة من الأسباب المتعلّقة بالسّياسة التّركيّة نفسها، ومنها[1] :

-نشر الدّرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي.

-إظهار تركيا البعد الطّائفي في سياستها تجاه المنطقة العربيّة.

-التورّط التركي في الأزمة السورية.

ولم تقتصر تداعيات الانقلاب التركي على الملف السوري فقط، بل طال مجمل ملفّات المنطقة، ولاسيّما الملف النووي الإيراني، إذ انتقلت تركيا من دور الوساطة إلى دور الضّاغط، وناقل الرسائل الأمريكيّة فقط [2].امتدّت الانتفاضات الشعبية التي بدأت في تونس في نهاية العام 2010 تدريجيًا إلى دول عربيّة أخرى. وفي أوائل العام 2011، ولم يكن "الربيع العربي" قد وصل بعد إلى سورية، توصّلت الحكومتان السورية والتركية لاتفاقات تنمويّة كثيرة، وأبرزها[3]:

- إنشاء بوّابة جمركيّة جديدة بين البلدين «نصيبين – القامشلي»
- إنشاء بنك مشترك سوري – تركي
- ربط مدينة حلب السورية و« غازي عنتاب» التركية بقطار سريع.
- مدّ خطوط شبكات غاز طبيعي بين البلدين.
- بناء سدّ الصّداقة على نهر العاصي.

[1]- دراسة: الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ، 19 سبتمبر 2014، https://www.turkpress.co/node/1917

[2] - المرجع نفسه

[3] - "الموقف التركي من سورية: دقت ساعة الحقيقة"، مركز الجزيرة للدراسات

لكن الاحتجاجات الشعبية التي أُطلِقت عليها تسمية «الرّبيع العربي»" نسفت كلّ التقدّم الذي حصل في العلاقات بين البلدين، واندلعت تظاهرات في سورية مطالبة بالإصلاح، وإطلاق الحريّات في مارس من العام 2011؛ وقد علّق «أحمد داود أوغلو» على الحدث بقوله:" إنّ حقبة جديدة في الشرق الأوسط قد بدأت، وإنّ هذه الحقبة يجب أن تُدار بسلام "[1]

وفي نهاية أيار/ مايو من العام 2011، اقترح الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان » على نظيره بشار الأسد إجراء إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، مبديًا استعداده للمساعدة في هذه التغييرات، إلى أن انفجر الوضع تمامًا في البلاد؛ فعقِد حينها آخر اجتماع بين تركيا والنظام السوري على مستوى وزراء الخارجيّة في العام 2011. وحين اندلعت "الثورة السورية"، خلال زيارة وزير الخارجية آنذاك «أحمد داود أوغلو» إلى دمشق في أغسطس، ولقائه الرئيس السوري «بشار الأسد» ووزير الخارجيّة «وليد المعلّم»، انقطع عقب الاجتماع التواصل السياسي بين الطرفين[2].

وخلال ذلك الوقت الذي أعقب العام 2011، قدّمت تركيا للمعارضة السورية دعمًا سياسيًا وعسكريًا كبيرين، من أجل إسقاط النظام في سورية، فتدهورت العلاقات بين تركيا وسورية، وانتقلت من علاقات الشّراكة الاستراتيجية بين البلدين إلى عداء شرس، فدعت تركيا المجتمع الدولي للتدخل العسكري في سورية؛ لكنّ استعمال «حقّ النقض» من روسيا والصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، منع صدور أيّ قرار يستهدف إسقاط النظام السوري. وقد دفع منع صدور القرار الولايات المتحدة الأميركية وتركيا إلى دعم الجيش السوري الحر، الذي تشكّل بعد انشقاقات عن الجيش النظامي السوري، وإلى دخول تركيا الأراضي السورية في العام 2015 عنوة، وإلى فرض عقوبات على سورية، بحجّة ردع النظام السوري عن استخدام العنف المفرط وسياسة القتل الممنهج، بحسب رأيها. وقد أصدرت لذلك عدّة قرارات، هي:

-تجميد التعاون رفيع المستوى بين البلدين.

-حظر أعضاء القيادة في سورية من دخول البلاد.

-تجميد الأصول الرسمية السورية في تركيا.

---

[1] - الموقف التركي من سورية: دقت ساعة الحقيقة"، المرجع السابق

[2] -ضياء عودة، تركيا والنظام السوري.. "سوء فهم" أم مؤشرات تطبيع - إسطنبول https://www.alhurra.com/syria

-وقف بيع جميع أنواع الأسلحة والمعدّات العسكريّة للجيش السوري.

-قطع العلاقات مع البنك المركزي السوري، ووقف التعاملات مع البنك التجاري السوري، وتعليق اتّفاقية القرض الموقّعة لتمويل مشاريع البنى التحتية في سورية.

إلّا أنّ بروز تنظيم داعش وتنظيمات كرديّة مسلّحة بالقرب من الحدود التركية في العام ألفين وخمسة عشر، شكّل مشكلات أمنيّة خطرة لتركيا، وقلقًا من نشوء دولة «كرديّة»، قد تهدّد الأمن القومي التركي ووحدة أراضي البلاد؛ فتحوّل الموقف إلى مرحلة جديدة ، سيّما مع انطلاق مسار «أستانة» في بداية العام 2017 [1]، حيث ظهرت تركيا كإحدى الدول الفاعلة سياسياً في الملف السوري، من خلال هذا المسار الذي بلغ عدد جولاته ثماني عشرة جولة، ومن خلال مسار آخر يتعلق بـ« سوتشي»؛ وأيضاً من خلال استضافتها لأكثر من أربعة ملايين لاجئ سوري". [2]

وعقب هذه الحقبة، بدا واضحاً أنّ تنحّي «الأسد» أو إسقاطه لم يعد في حسبان تركيا، لا سيّما مع التغيّر التّدريجي في المواقف الدولية منذ السنوات الأولى للثّورة.

أمّا على المستوى العسكري، واستنادًا إلى الواقع الميداني، فقد أدّت تركيا دورًا فاعلًا في سورية، إذ دعمت قوّاتها فصائل المعارضة السورية على طول الحدود، والمتمثّلة بتحالف «الجيش الوطني السوري ». وبدت منذ وقت قريب ملامح الرؤية التركية في الملف السّوري محصورة بعدّة أهداف، من بينها إبعاد أيّ تهديد لأمنها القومي على طول الحدود الشمالية من سوريا، مع تصاعد الحديث وكثرته عن «ملف اللّاجئين» وعن المنطقة الآمنة الخاصة بهم، وعن إعلان أنقرة مرارًا أنّها تدعم «العملية السياسيّة الخاصّة بسورية»، وأنّها تؤيّد أيضاً مخرجات مسار «أستانة»، الذي كان له الدور الأكبر في تثبيت حدود السيطرة العسكريّة، بشكلها الحالي.

---

[1]- محادثات أستانة للسلام في سوريا، هي محادثات جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من قادة فصائل المعارضة السورية برعاية« روسية وتركيا ايران » وذلك في العاصمة الكازاخستانية أستانة في 23 و24 يناير 2017 تسبب المؤتمر بانقسام حاد في صفوف المعارضة السورية المسلحة العاملة في الشمال السوري تحديداً، حيث رفضت جبهة فتح الشام وعدد من الفصائل المتحالفة معها نتائج المؤتمر، وحدث شرخ في صفوف حركة أحرار الشام الإسلامية نتج عنه انشقاق عدد من الشخصيات القيادية عنها والتي كانت على رأس عملها والسابقة منها، إضافة إلى عدد من الفصائل المنضوية تحت رايتها أو المتحالفة معها، وبالتالي زوال التحالف المسمى جيش الفتح، وظهور تشكيل جديد ضم المعارضين للحل السياسي في سوريا ولاستهداف جبهة النصرة تحت مسمى هيئة تحرير الشام. انظر : **تقدير موقف ، اتفاق أستانا الثالثي :خلفياته وفرص نجاحه، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2017،**

[2]- مؤتمر سوتشي أو مؤتمر الحوار الوطني السوري هو مؤتمر رعته روسيا عقد يوم 30 يناير/كانون الثاني 2018 في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود بهدف المساهمة بإيجاد حل سياسي للحرب الأهلية السورية، من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

الفصل الثاني: التقارب التركي-السوري: «دلالات – دوافع – تأثيرات»

أوّلاً: دلالات التقارب

تمحورت في الآونة الأخيرة تصريحات الرئيس التركي «أردوغان» حول تأكيده على ضرورة اتّخاذ مزيد من الخطوات الدبلوماسية مع دمشق، وإشارته إلى عدم اهتمامه بتحقيق انتصار على الرئيس السوري، وأنّ الأمور تفرض أن يكون هناك تعاون وتنسيق مشترك في مواجهة الإرهاب الّذي يهدّد البلدين، وبأنّ بلاده ليس لديها شروط مُسبقة لفتح الحوار، وأنّ المحادثات مع سوريا لابدّ أن تكون لها أهداف.

فبعد أن كان هدف الحزب الحاكم في تركيا إسقاط الحكومة في دمشق، وصل اليوم إلى ضرورة وحدة الأراضي السورية، لأنّ تركيا خلصت إلى أنّ الانفصاليين صاروا خطرًا على وحدة الأراضي التركية؛ فضلاً عن ذلك، رغبة الرئيس الروسي الواضحة في هذا التقارب، والتي أعرب عنها عدّة مرّات، وكان آخرها في قمّة «سوتشي»، في اجتماعه الثنائي مع نظيره التركي[1].

وقد صرّح «أردوغان» حينها بقوله إنّ الرئيس الروسي اقترح عليه تعاوناً بين تركيا وسورية في مواجهة أعمال الإرهاب على حدودهما المشتركة، مع أنّ المراسلات الوحيدة بين تركيا والنظام السّوري منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية كانت على مستوى استخباراتي[2].

ثانيًا: دوافع التقارب

نجد ممّا تقدّم تغيّراً في موقف أنقرة من دمشق، حيث تبنّت تركيا موقفًا جديدًا يسير باتجاه تحسين العلاقات مع سورية، وهو ما يدفع للتساؤل عن أسباب هذا التغيّر وتوقيته.

إن التقارب السوري -التركي تحكمه دوافع داخليّة وخارجيّة. الدوافع الداخلية تعود إلى أسلوب عمل الرئيس «أردوغان»، وتعاطيه مع التطورات التي تشهدها السياسة الخارجية التركية والتحوّلات الإقليميّة والدولية، اللّتين تجعلان من موقفه المُتغيّر إزاء دمشق أمراً طبيعياً، بالنّظر إلى سياسته منذ العام 2003 وحتّى الآن.

[1] -أردوغان وبوتين في سوتشي: "التقارب المر" مجدداً؟https://www.alaraby.co.uk/politics

[2] - التقارب التركي - السوري.. مصالح مُتغيرة وشروط مُتبادلةhttps://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

كما لا يمكن تجاهل مسألة أن توجّهه الجديد إزاء سوريا يأتي في سياق تعديل أنقرة لمسارها الإقليمي، وإلى سعي «أردوغان» للفوز في الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسيّة في بداية الصّيف. وهو يحتاج من أجل ذلك إلى تحقيق نجاحات ملموسة، ويأمل في تمكُّنه من حلّ وجود اللّاجئين السوريين في تركيا، والذين يقترب عددهم من أربعة ملايين نازح، والعمل على عودتهم، لتخفيف العبء الاقتصادي عن تركيا، وجعل يد المعارضة فارغة من أيّ ورقة تستغلّها في الانتخابات، كون المعارضة التركية لم يتبقَ لها إلّا ورقة التقارب مع النظام السوري. فالمعارضة التركية تركّز على أنّ اللاجئين هم من أسباب الأزمة الاقتصاديّة في البلاد، وأنّ ثمّة فشلاً للرئيس «أردوغان» في مواجهة هذه الأزمة، وأنّ موقفه غير السليم في الصراع السوري هو الذي سمح باستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين. وبتقرّب الحكومة التركية من سورية، يكون قد ساهم في استبعاد ورقة المعارضة، وورقة التهديد الوجودي المفترض بسبب الحكم الذاتي الكردي في شمال شرق سورية.[1]

أما الدوافع الخارجية، فتتمثّل بالضغط الروسي على الجانب التركي، وحثّه على هذا التقارب. ومن الملاحظ أن أردوغان يحاول الاستفادة من الحرب الأوكرانيّة والظروف التي تواجه موسكو، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، سواء على مستوى الطّاقة والمسائل الاقتصاديّة الأخرى، أو حتّى على المستوى السياسي والعسكري.

ولأن روسيا تُدرك ذلك، هي عمدت إلى دعم الحكومة السورية، ومواجهة الإرهاب، ووقف التقدّم العسكري التركي في الشمال السوري، ومواجهة النّفوذ الأمريكي المتزايد في شرق الفرات، والدّاعم للقوّات الكرديّة هناك.

وترى روسيا أنّ وقف العمليات العسكرية التركية في شمال سورية ربّما يخفّف من الضغوط على القوّات الروسية الموجودة هناك، ومن ثمّ يسمح بنقل مزيد منها إلى أوكرانيا. وكلّ هذه التغيّرات ستتجسّد واقعًا في سورية، وأهمّها التغيّرات الاقتصاديّة من خلال فتح طريق M4 الدولي[2].

[1] - كما أن موجات اللجوء السوري إلى تركيا خلفت تداعيات في غاية السلبية على الواقع الداخلي التركي، حيث جاء التردي الاقتصادي وبقاء اللاجئين في مقدمة العوامل التي أدت إلى تراجع شعبية الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وبالتالي كان موضوع إعادة اللاجئين السوريين أحد الأسباب الرئيسة التي دفعته إلى التقارب مع سوريا، أملا في تعزيز فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية

[2] -«طريق حلب - اللاذقية - دمشق الدولي»

ثالثًا: الشروط المتداولة:

جرت حوارات بين أجهزة الأمن السورية والتركية، وفي لقاءات القمّة التركية – الروسية – الإيرانية، سواء في «طهران أو «سوتشي»، تناولت بصورة تفصيليّة مطالب أنقرة، وهي [1]:

- إنهاء وجود «قسد» على مسافة ثلاثين كيلومترًا جنوب الشريط الحدودي؛ وذلك بتمركز الجيش السوري على الحدود التركية - السورية في المناطق التي هي تحت سيطرة «قسد» وأخواتها وحليفها الأميركي، وإبعادها، دون عمل عسكري وخسائر مادية أو عسكرية.

- إبعاد العناصر العسكريّة التابعة ل« حزب العمّال الكردستاني» كافة من الشمال.

- رفض إقامة دولة مستقلّة «للأكراد» في منطقة الحكم الذاتي.

- وقف التعاون بين الحكومة السورية وسلطة الحكم الذاتي.

- إعطاء غطاء شرعي للتواجد العسكري التركي في الشمال والشمال الشرفي .

- فتح الطريق السورية الدولية أمام وسائل النقل التركية باتجاه إفريقيا M5[2] و M4[3]

- حلّ قضيّة عودة اللّاجئين وإعادة اللّاجئين إلى سورية، بعدما استثمرت فيهم أنقرة على مدى سنوات، وبعد أن تحوّل اللّاجئون السوريّون إلى مادّة استقطاب سياسي حاد، وعامل انتخابي فاعل في الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة.

---

[1] - أعربت الدول الثلاث في البيان الختامي عن تصميمها "على مواصلة تعاونها القائم للقضاء في نهاية المطاف على الأفراد والمجموعات الإرهابية"، ورفض "كل المحاولات لخلق وقائع جديدة على الأرض تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما يشمل مبادرات الحكم الذاتي غير القانونية، والتصميم على الوقوف في وجه الأجندات الانفصالية الهادفة لتقويض سيادة ووحدة أراضي سوريا، إضافة الى تهديد الأمن القومي للدول المجاورة".https://www.bbc.com/arabic/middleeast

[2]- طريق M5 هو طريق دولي ممتد من حلب حماة حمص دمشق درعا الأردن يمر طريق دمشق-حلب السريع أو الطريق " "M5بكافة مدن سوريا الرئيسية ويعد المفتاح الرئيس للسيطرة على البلاد ويمكن القول إن هذه الطريق واحدة من أثمن الجوائز التي استعادها النظام السوري بعد ثمانية أعوام من اندلاع الحرب الأهلية في البلاد.

[3]- طريق m4 ممتد من اللاذقية إدلب حلب الرقة الحسكة العراق

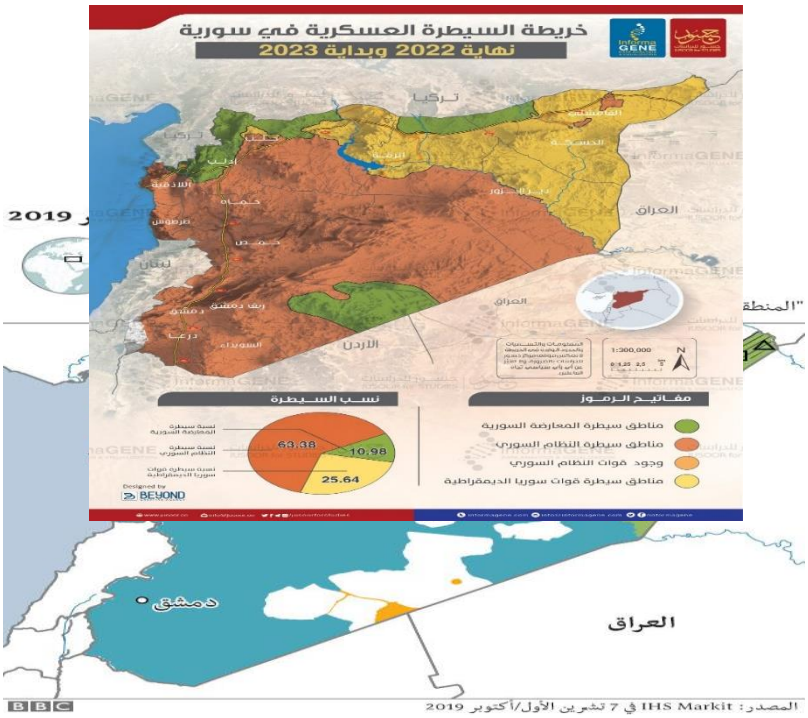

أمّا دمشق، فتمحورت شروطها، بحسب التصريحات، حول:

- انسحاب الأتراك الكامل من الأراضي السورية.

- إبعاد القوّات العسكريّة التابعة للفصائل، والتي تستخدمها تركيا في مواجهة الأكراد.

- كفّ يد تركيا عن دعم هيئة تحرير الشام، التي تستولي على إدلب[1]، وإبعادها إلى مسافة تقارب عشرين كيلو مترًا.

- فتح طريق حلب - اللّاذقية - دمشق الدولي، الذي يُسمّى M4، و M5، والذي لا تسمح القوات التركية بفتحه، سيّما وأنّ أنقرة تتطلّع إلى اختبار التعاون الثلاثي مع دمشق وموسكو في ما يتّصل بالطريق المذكور قبل البدء بتسليمه تدريجيًّا، تلافياً لأيّ تداعيات غير مرغوبة، في وقتٍ تواصل فيه التنسيق مع «هيئة تحرير الشام» من أجل منْع أيّ مساس بالقواعد التركية، أو محاولة لإفشال خطّة تشغيل الـ«M4»

ومن الواضح أنه توجد عدة عقبات تحول دون تحقيق هذه المطالب، وهي:

-هل يمكن أن يوافق النظام السوري على احتلال تركيا لإدلب ومنطقة عفرين بصورة كاملة؛ وأن يجري الحديث حول الوجود التركي في باقي المناطق بالشمال، وتجاهل تلك المناطق التي احتُلّت؟

[1]- تُعتبر إدلب، أكبر المعاقل التي تتجمّع فيها الفصائل المتشدّدة في سوريا في ظلّ سيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، https://al-akhbar.com/Syria

-هل توافق الحكومة السورية، بالرّغم من الضغوط الروسية والإيرانية، على أن تتجاهل وجود قوّات عسكريّة للفصائل الإرهابيّة التي تهدّد مناطق التّماس؟

-هل بإمكان تركيا فتح الطريق الدولي بين اللاذقية ودمشق، وإبعاد القوّات الإرهابيّة وهيئة تحرير الشام إلى مسافة عشرين كيلو مترًا وفقاً لما اتّفق عليه[1]؟ والمقصود هو تشكيل تحالف مع روسيا وسورية لتقويض "قسد"، لاسيّما أنّ السلطة السورية تملك شرعيّة دوليّة -نظريًّا على الأقل- لاستعادة هذه المناطق؛ وهل من الممكن أن يجري العمل على تأسيس مقاومة شعبيّة، مع المراهنة على الانسحاب الأمريكي على المدى الطّويل؟

-هل سيتوافق مسار التقارب التركي – السوري مع السياسة الأمريكية، التي من المستبعد أن تفرّط بمشروعها الكبير في المنطقة؟ إذ يُشكّل الاستقرار في الشمال السوري، وعودة نشاط الحركة السياسية والاقتصادية على جانبي الحدود، ضربةً لمخطّطات واشنطن ومصالحها في المنطقة، وانتصاراً للجهود الروسية والإيرانية، وخسارة كبيرة لأميركا أمام دمشق، وتفرّغها للصراع في الشرق.

رابعًا: التأثيرات وردود الأفعال حول التقارب التركي-السوري

1- التأثيرات

- <u>تركيا</u>

تُعدّ الانتخابات الرئاسية محرّك الحياة السياسية في تركيا في الوقت الراهن؛ فهي تتحكّم بإيقاع كافّة الأطياف السياسية، الموالية أو المعارضة. ولوجود فجوة بين النظام الحاكم وبين الناخب التركي، فإنّ أركان النظام هم أكثر المتحرّكين، ولاسيّما على المستوى الخارجي. ومن المعروف أنّ هذه الفجوة هي وليدة سياسات «أردوغان» الخاطئة، ورهانه الخاسر على الساحة السورية، وما رتّبته تلك المراهنة من أعباء أرهقت الاقتصاد التركي. وعليه، فقد أثّرت سلبًا على الحالة المعيشية للمواطن في تركيا.

وقد يكون «أردوغان» أحسّ بهول الخطر على نظامه السياسي، فطلب المصالحة مع سورية؛ وربما يكون طلبه مماحكة سياسيّة، ليتذرّع لاحقاً بضيق الوقت في ما خصّ تنفيذ شروط دمشق للمصالحة، فيوظّف ورقة المصالحة انتخابيًّا، وينقلب بعدها على ما اتّفق عليه، أو يُماطل في التنفيذ.

[1] - تركيا مشغولة بالطُرق الدولية: فَلْنختبر التعاون في «حلب - اللاذقية»/https://al-akhbar.com/Syria

كما استشعرت تركيا خطر اللّغم الكردي الموجود قرابة أراضيها، وهو مشروع دولة قوميّة مموّلة من الولايات المتحدة الأمريكية تدفع الأكراد في تركيا إلى التحرّر، وتكون هذه الدولة مركزًا لتدريب الأكراد من أجل رفع السلاح في وجه "المحتل التركي"، ومركزًا لقيادة هجمات إرهابيّة داخل العمق التركي. لذا، ستكون العهدة التي سيفوز بها «أردوغان» هي تخليص تركيا من شوائب فشل الثورة السورية ومخلّفاتها على الأمن القومي التركي.

- سورية

تتميّز سورية بقدراتها الهائلة في الدبلوماسية؛ وهذا ما شهدناه أخيراً من خلال مدّها جسور التواصل مع العالم من جديد. فهذه الدبلوماسية تتصرّف مع كافّة الملفّات ببراعة ودراية وصبر؛ ومن هنا أتى رفضها أو عدم ردّها على طلب المعارضة التركية زيارة دمشق في هذه المرحلة؛ وكذلك تعاملها مع اندفاعة «أردوغان» بمنتهى التروّي وعدم الاستعجال، سيّما على الصعيد الاقتصادي، كونها تدرك أن التقارب التركي- السوري سيحصل عاجلًا أو آجلاً؛ وما تحليلها القائم على أنّ المصالحات التركية مع الدول الأخرى، مثل السعودية ومصر والإمارات، إلّا جوائز ترضية. أمّا الجائزة الكبرى لمن سيحكم تركيا في السنوات القادمة، فهي المصالحة مع سورية؛ ومن هنا يكون لدمشق الحقّ في منح هذه الجائزة لمن يلبّي طلباتها كافّة. كما يُستنتج أنّ المفاوضات قد تأخذ مسارًا زمنيًّا طويلًا، على الرغم من العوامل التي تضغط لعقد هذا التطبيع بين البلدين.

وما يعزّز موقف دمشق بتمسّكها بهذه الورقة، هو ثقتها بتأثيرها على الناخب التركي؛ ويدلّ على ذلك التصريح الصحفي الذي أدلى به آخر سفير تركي في سورية « لعمر أونهون »: "المصالحة مع مصر تجعل الدبلوماسيين سعداء؛ لكن لا نستطيع إنكار أولوية دمشق في هذه المرحلة في معالجة تداعيات التدخل العسكري والسياسي التركيين في مجريات الأزمة السورية. وحالما يتوصل الطّرفان إلى اتفاق حيال ذلك، يصبح الحديث متاحًا عن سيناريوهات التعاون الاقتصادي والتحضير للقاء يجمع الرئيسين التركي والسوري.

- المعارضة السورية

شكّل التغيّر الذي طرأ على سياسة «أردوغان» الخارجيّة إزاء سورية، ضربة موجعة للمعارضة السورية؛ كما وجّه ضربة قوية هزّت صورته في العالم العربي، بعد أن كانت مواقفه متوافقة مع شخصيته؛ وذلك لأنّ الأحداث على السّاحة الدوليّة قد فرضت واقعًا جديداً. فالرئيس السوري «بشّار

الأسد» الذي راهن على سقوطه الجميع لم يسقط، بل بات من الضرورة بقاؤه حتى لا ينجح مخطّط تقسيم سورية إلى دويلات، تكون إحداها خطرًا محدقًا بالأمن القومي التّركي. ومسألة اللّاجئين فصِلت عن ملف الثورة السورية، بما يضمن إخراج صورة للمجتمع الدولي تُظهر أنّ الأوضاع قد عادت إلى وضعها الطبيعي، وأنّ سورية تقود حربًا ضدّ الإرهاب وليست حربًا ضدّ المعارضة.

من هنا باتت المعارضة السورية في المنفى ورقة مساومة في يد «أردوغان»، واتّضح أنّ تركيا لا تقوم فقط بتمويل المسلّحين الإسلاميّين التّابعين للجيش الوطني السوري، الذين يحاربون الأكراد بالنيابة عن أنقرة؛ بل هي تستضيف أيضًا الائتلاف الوطني السوري، الذي يعدّ أكبر تحالف لمعارضي الأسد؛ وقد رسَّخ وجوده على مرّ السّنين كونه الصوت الرئيسي للمعارضة السورية؛ وقادته يرفضون التقرّب من النظام السوري. فكثيرًا ما تخرج احتجاجات ضدَّ التقارب مع دمشق في المناطق الخاضعة للحماية التركية، والتي تشارك المعارضة السورية في إدارتها. ولذلك، فإنَّ المسؤولين في الحكومة التركية يؤكِّدون على أنَّهم لن يتخلّوا عن حلفائهم السوريين، علمًا أنّ كثيرًا من أعضاء الائتلاف الوطني فقدوا مصداقيَّتهم كونهم تابعين «لأردوغان» .

وفي حال التوصل إلى اتفاق بين أنقرة ودمشق، ستكون أيَّام الائتلاف الوطني السوري معدودة، لأنّ تركيا ستعمل على إيقاف دعمها للائتلاف؛ فلن يكون هناك ممثِّل رسمي عن المعارضة في المبادرات الدبلوماسيّة المستقبلية؛ ويمكن اعتبار ذلك ورقة رابحة للرئيس «الأسد»، نتيجة غياب وجود معارضة تعرقل التفاوض. وربَّما يتيح أيضًا الفرصة لملايين من السوريين المقيمين في الخارج من أجل التفكير في أشكال جديدة لتنظيم أنفسهم والتغلب على الانقسامات الإيديولوجيّة والاجتماعيّة.

ويبقى السؤال الأكثر تداولًا: إلى أين سيعود «اللاجئون» عندما يسيطر الرئيس السوري «بشّار الأسد» على شمال سوريّه كلّه؛ خاصّة وأنَّ معظم هؤلاء اللّاجئين هم ضدّ النظام ، ولن يعودوا بمحض إرادتهم؟

لقد لجأت تركيا إلى ترحيل مئات من اللاجئين السوريين رغمًا عنهم إلى سورية، وكان الترحيل إلى محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة ميليشيات هيئة تحرير الشّام المتطرّفة، أو إلى المناطق المحتلّة من قِبل تركيا؛ وقد جنّبهم هذا المواجهة مع الاستخبارات السورية، أو اللّجوء من شمال شرق سورية باتّجاه شمال العراق، لأنَّ مَنْ كان ناشطًا سياسيًّا في الماضي فسيكون في مواجهة النظام السوري.

ثمّة سيناريوهات مطروحة، ومنها أنَّ يكون بوتين قد أفهم «الأسد» بوضوح أنَّ عليه ألّا يستعدي إدلب في الوقت الحالي، لأنّ روسيا منشغلة بأوكرانيا، وأنّ الهجوم العسكري قد يؤدّي إلى لجوء ملايين من السوريين إلى تركيا، ويجعل الرئيس التركي مضّطرًا إلى التعامل مع مزيد من اللّاجئين. وعليه، تصبح إدلب حوضًا لتجمّع السوريين العائدين إلى وطنهم، والذي يخضع لسيطرة متطرّفي «هيئة تحرير الشّام»، ويزوّد بمساعدات إنسانية مؤقَّتة من قِبل الأمم المتحدة، والمموَّلة في الغالب من الغرب، بعد أن يحصل الرئيس السوري على الضّوء الأخضر من موسكو من أجل السيطرة التدريجيّة على الحكم الذاتي الكردي، وعلى حقول النفط والغاز الموجودة في شمال شرق سورية.

ومن الممكن، مع استمرار القصف التركي، أن توافق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية على صفقة مع دمشق، ويتعيَّن على واشنطن قبولها، حيث ينسحب الأمريكيون، ويصبح الآلاف من أتباع "داعش" الأجانب رهائن لدى الرئيس السوري.

2- مواقف الدول حول التقارب التركي-السوري

الولايات المتحدة الأميركيّة

لطالما اعتدنا على مواقف الولايات المتحدة الأميركية في مقاربة العلاقات الدولية. لذا نجدها تقارب موضوع العلاقات التركية - السورية وفقًا لمصالحها. ولكن هل تمتلك أميركا رؤية واضحة للحلّ في سورية سوى تثبيت الوضع القائم، والاحتفاظ بالوجود العسكري المحدود لها في شمال سورية؟ وهل يمكن لإدارة الرئيس الأميركي، «جو بايدن»، أن تنظر في الاتّجاه الآخر، بينما تقوم بعض الدول بتطبيع العلاقات مع دمشق؟

لم تُخفِ واشنطن امتعاضها واعتراضها على محاولات بعض العواصم للتقرّب من دمشق، وخاصّة أنقرة. وأوصلت هذا الامتعاض بطرق دبلوماسيّة حيناً، وبطرق عمليّة أحياناً أخرى[1]؛ ولكن حتّى الآن اكتفت واشنطن بدعوة دول العالم قاطبة إلى عدم تطبيع علاقاتها مع دمشق. وعلى هذا الأساس، فإنّ واشنطن باقية على موقف ضبابي ممّا يجري بين تركيا وسورية في حال وصول محاولة التطبيع بين الجارتين إلى خواتيمها المبتغاة، وعودة العلاقات بينهما ليس إلى سابق عهدها، بل إلى حالة المهادنة

[1] - مثل توجيه أوكرانيا لمنع عودة الطائرة التي تُقلّ وزير الدفاع التركي وفريقه من موسكو عبر الأجواء الأوكرانية، وذلك بعد لقائه مع وزير الدفاع السوري، وغير ذلك من خطوات .انظر: روسيا: وزير الدفاع يزور القوات في أوكرانيا ومقاتلة تحلق قرب طائرة استطلاع ألمانية، https://www.france24.com/ar،2023/01/17

واللّاعداء؛ وهذا أحد مؤشّرات فشل المشاريع الأميركيّة في شمال شرق سورية، سيّما وأنّ الرّئيسين التركي «رجب طيب أردوغان» والسوري بشّار الأسد، متّفقان على هدف منع إقامة منطقة حكم ذاتي في الأجزاء التي يسيطر عليها الأكراد المدعومون من واشنطن[1].

وثمّة ما يُقلق واشنطن في مسألة تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، لأنّ ذلك من شأنه أن يكثّف الضّغط على قوّات «قسد» [2] لفكّ ارتباطها بالولايات المتّحدة، وعلى الأخيرة لسحب موطئ قدمها المتبقّي في سورية؛ وسيكون ذلك مكاسب إضافيّة لروسيا. فالتقارب التركي - السوري لو اكتمل سيكون عاملًا مهمًّا وسريعًا في إنهاء المسعى الأميركي لإقامة كيان كردي مستقلّ في سورية، وسيكون عاملاً في تسريع خروج الأميركي منها. فواشنطن غير قادرة على التخلّي عن تركيا، وخاصّة بعد العملية الروسية في أوكرانيا، نظرًا لدور تركيا الفاعل في هذه العملية، وتعديل الميزان لصالح أحد طرفي النزاع(موسكو أو واشنطن)؛ ولا هي قادرة على تلبية المطالب التركية، خاصّة فيما يتعلّق بمشروع الكيان الكردي المستقل في سورية.

لذا، تحاول واشنطن تدوير الزوايا لطمأنة تركيا، وذلك باللّجوء إلى عملية خلق مُكوّن جديد في المنطقة، من خلال توسيع دور العشائر العربيّة على حساب دور الفصائل الكرديّة؛ ومن ثمّ إيجاد أرضيّة للتفاوض بين تركيا وبين هذا المُكوّن الجديد، والعمل على فكرة توحيد «قسد» المدعومة أميركيًّا مع ما يُسمّى «الجيش الوطني السوري» المدعوم تركيًّا، وذلك بالتزامن مع خطوات أخرى قد تلجأ إليها أميركا؛ علمًا أنّها لا تستطيع في الوقت الراهن الضّغط على الدولة السورية، وإجبارها على الرّضوخ للمطالب التركية، لأنّ واشنطن استنفذت كلّ وسائل الضّغط.

- <u>إيران</u>

لطالما كان الحديث عن المصالح المتضاربة بين كلٍّ من إيران وروسيا في سورية رائجًا إعلامياً، وفي ساحة التحليلات السياسية. وقد جاء موضوع التقارب السوري - - التركي ليزيد من تضارب هذه الأحاديث، سيّما أنّ إيران وروسيا تنسّقان مع بعضهما ومع سورية في كلّ خطوة بشأن التقارب، انطلاقاً من الدور البارز الذي لعبته إيران في سورية خلال تعرّض الأخيرة للحرب الكونيّة؛ إضافة

[1] - بشار الأسد: التقارب مع أنقرة يجب أن ينهي الاحتلال التركي لأجزاء من سوريا، 12 يناير/ كانون الثاني 2023،

[2] -قوات سوريا الديمقراطية يشار إليها باختصار قسد، هو تحالف متعدد الأعراق والأديان للميليشيات التي يغلب عليها الطابع الكردي، وكذلك للميليشيات العربية والآشورية/السريانية، وكذلك لبعض الجماعات التركمانية والأرمنية والشركسية والشيشانية في الحرب الأهلية السورية.

إلى تقديم ضماناتها لمسار «الأستانة» ، إذ كانت دوماً ضامنة لكلّ جولات الحوار بين الحكومة السورية وبين المعارضة، وبمعنى أدقّ بين سورية وتركيا .

فمن البديهي أن ترعى إيران الاتصالات التي تخصّص لتطبيع العلاقات التركية - السورية بوساطة من روسيا. ونجد أنّ إيران دخلت منذ وقت قريب على الخط لقطع كل التّأويلات الّتي اتّهمتها بعرقلة التطبيع بين دمشق وأنقرة، ولممارسة ضغط على «الأسد» يحول دون قبوله اليد الممدودة «لأردوغان»؛ وهذا ما جرى تداوله إعلاميًا على لسان وزير خارجيتها «حسين أمير عبد اللهيان»، والذي يؤكّد فيه الترحيب الإيراني بعمليّة تطبيع العلاقات بين سورية وتركيا.

وإذا ما تعمّقنا في هذه التصريحات، نجد أنّ إيران استطاعت أن تُبدي حيادها لجهة العلاقات التركية – الصهيونية، وذلك من خلال فصل الملف السوري عن الصراع مع «تل أبيب»، وذلك حرصًا منها على إبقاء العلاقة متينة مع أنقرة، تبعًا لأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي تتّبعه إيران.

صحيح أنّ الدور الإيراني في سوريا له تأثير في القرار السياسي السوري، لكنّه لا يرفض أن تعيد سوريا علاقاتها الطبيعية في المنطقة، بما فيها علاقتها مع الرياض، التي تقدّم فيها أبو ظبي جهودًا لتقريب وجهات النظر بين النظامين.

كما أن إيران تتفهّم ما تعانيه سورية جرّاء الحصار الجائر عليها «قانون قيصر»، وأنّ لها الحقّ في البحث عن الخلاص من العزلة والإفلات من عقاب المجتمع الدولي؛ فلا تحفّظات من إيران على سياسة سورية الخارجية، ما دامت ملتزمة بالخطوط الحمر، وهي: رفض التفاوض مع "إسرائيل" في عمليّة سلام، وقبول المصالحة مع "حماس"، والمحافظة على علاقتها المتينة مع حزب الله.

ولو نظرنا بواقعية، لرأينا أنّ مصلحة إيران أيضاً تكمن في المصالحة التركيّة -السوريّة، وذلك من منطلقين أساسيين:

-أوّلهما: صداقة إيران مع تركيا ومصلحتها معها، خاصّة في ظلّ ما تتعرّض له طهران من عقوبات. كما وتتوافق إيران مع تركيا في معاداتها «لحزب العمّال الكردستاني» الذي يمثّل تهديداً لأمن البلدين، خاصةً أن هناك حزبين إيرانيين مرتبطين «بحزب العمّال الكردستاني» قد أعلنا أخيراً توحيد قدراتهما ومؤسساتهما لدعم العمل المُناهض لإيران؛ وهو ما يدفع الأخيرة إلى مزيد من العداء مع حزب العمّال، بأفرعه المختلفة، ويُهيّئ أرضية تفاهم بين طهران وأنقرة.

-والثاني: تحالف إيران مع سورية؛ وهنا تكمن مصلحة إيران بعلاقات مستقرّة وجيّدة بين دمشق وأنقرة؛ ومن ناحية أخرى، فقد شهد التعاون الروسي مع إيران تقدماً كبيراً في الفترة الأخيرة، ليس فقط في الميدان السوري، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين. ولعلّ العقوبات الغربية المفروضة على كلٍ من موسكو وطهران قد هيّأت مجالات للتعاون بين البلدين، وهو ما يجعل من سوريا مُرتكزاً مُهماً لكلٍ منهما، وبما يفرض عليهما العمل على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها دمشق، مع بذل جهد كبير للتوفيق بينها وبين أنقرة.

- روسيا

اتّبعت روسيا مع تركيا، منذ أن اتّخذت قرار الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط، سياسة الثواب والعقاب. ولكن بعد تدهور العلاقات بين موسكو وأوكرانيا، ومباشرة موسكو بالعملية العسكرية في أوكرانيا، لجأت إلى أسلوب التودّد بشكلّ واضح، إذ لروسيا حاجة ماسّة عند تركيا، وخاصّة بعد العقوبات الغربيّة عليها، وبسبب موقع تركيا الجيوسياسي المهم لروسيا. من هنا نجد الجهود الحثيثة لروسيا لتوطيد الاستقرار في تركيا، مع استمرار «أردوغان» على رأس السلطة، كونه يستطيع الإمساك بزمام الأمور. لذلك نجد روسيا تؤيّده وتمدّه بالعطايا، والتي مع الوقت ستجعل من تركيا حلقة النفط والغاز والتجارة الأولى في العالم.

وهذا الاستقرار التركي-بطبيعة الحال- لا يكتمل بغير عودة العلاقات التركية -السورية إلى ما كانت عليه في السابق، نظراً لتأثير القضية السورية الكبير في الداخل التركي. وانتهاء الحرب في سورية يصبّ بشكل مباشر في مصلحة روسيا، من باب المصلحة أوّلاً، ومن باب الصداقة ثانياً.

الخاتمة:

في عودة إلى العنوان الأساس للبحث، فقد نصّ المقترح التركي على اجتماع بين أجهزة مخابرات الدول الثلاث أولاً، ويتبعه لقاء على مستوى وزراء الدفاع، ثمّ وزراء الخارجية، ثمّ قمّة على مستوى القادة.

تعدّ مسألة العلاقات في سوريا متشابكة، سواء بين القوى الداخلية أو الأطراف الإقليمية والدولية المُتصارعة؛ وعليه، لا يمكن التصوّر بأن تسفر التطورات الأخيرة عن تغيير كبير في العلاقات التركية – السورية؛ فالأمر غير محسوم، ولقاء «الأسد » مع «أردوغان» غير مؤكّد؛ وإن كان

هناك من يعدّ أنّ المقترح التركي تطوّر مهمّ على طاولة الرئيس السّوري، خاصة وأنّ سورية لا تضيّع الفرص، ولا يحكمها العناد، ولا خلفيّة الثّأر والعقاب، بل تحكمها المصلحة العليا للدولة السورية. وإذا حصل لقاء بين الرّئيسين «أردوغان» و«الأسد» ، ربّما تهدأ حدّة المواجهة بينهما؛ لكنّ الوعي السوري لحقيقة «أردوغان يجعل دمشق تتحفّظ في القيام بخطوات غير محسوبة، قد تعطي خصمها أوراقًا يصرفها في الانتخابات دون مقابل يدفعه في الأرض السورية. وهذا التّحفظ ينعكس إيجاباً على الوضع الميداني والسياسي، ويحقّق أهداف الدولة السورية وشعبها بإنهاء الاحتلال والقضاء على الإرهاب.

ويبقى السؤال الرئيسي: متى سينطق «أردوغان» العبارة الذهبية: "إنّ القوّات التركية سوف تنسحب من الأراضي السورية، وإنّ حفظ الأمن عبر الحدود وتحقيق السيادة داخل الأراضي السورية لا يستقيم مع بقاء أي قوات أجنبيّة في سورية، وإنّ وحدة الأراضي السورية تعني سيطرة الجيش السوري وحده على هذه الأراضي".

يعلم «أردوغان أنّ المطلوب منه ليس مستحيلاً، وأنّه قادر على اتّخاذ الخطوات التي تجعل الطريق ممهّدًا للوصول إلى القمّة المرتقبة. والمعلوم عنه أنّه يستطيع الانقلاب بمواقفه السياسية بنسبة مئة وثمانين درجة، لتحقيق مصالحه والفوز في الانتخابات الرئاسية. فهل يفعلها؟ سيّما أنّ الوقت الضيّق المُتبقّي للانتخابات التركية لن يسمح بمفاوضات شائكة ومتفرّعة؛ وإن سمح، فلن يسمح بتطبيق توصيات هذه المفاوضات على الأرض. والمشكلة تكمن إن تأجّلت هذه التوصيات إلى ما بعد الانتخابات التركية؛ والعقبة حينها من عدم التزام الرئيس التركي بوعوده، ولو كانت بضمانة دول كبرى، لأنّ أردوغان ،ببساطة وسهولة، قد ينقلب على كلّ وعوده، ويتراجع عن تنفيذها، أو عن إكمال ما بدأ بتنفيذه، إذ إنّ مصلحته الشخصية هي المؤشّر الأوّل والمعيار الأهم.

ببليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

1- حامد محمد طه السويداني، "العلاقات التركية - السورية 1998- 2011، دراسات إقليمية، جامعة الموصل،2012.

2- عبد الباسط سيدا، موضوعات كردية سورية، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة 2020

3- الموقف التركي من سورية: دقّت ساعة الحقيقة"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أغسطس 2011.

4- إيثان أنكل ، دولة هاتاي، مجلة معهد الدراسات التركية، العدد 19، أرضروم ، 2002، ص: 332.

5- تقدير موقف، اتفاق أستانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2017.

المراجع باللغة الإنجليزية

1- Omer Osman, "Atatürk's Middle East Politics in the Republican Period", 2010, p.p:37

2- Ferdun Cemal, "34 Years of Foreign Affairs Memoirs-Comments", Vol.1, Ankara, 1980, p.105.

3- Ramzy Eskioglu ،"Turkey-Syria Relations Until the Arab Spring"، Cag University Journal of Social Sciences Vol 16, Issue 1,pp. 70\80 \ 73 , 201

4- Levent Aytemiz and Timucin Kodaman, "THE USE OF TRANSMISSION WATER AND TURKEY-SYRIA RELATIONS", TMMOB Water Policies Congress, p. 528.

5- Ozkan Gokcan, “A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Terms “Undeclared War”, Journal of Academic Studies, Vol 13, No 1, Mars 20, 2018, p:191

6- Gocan, “A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Expression, “Undeclared War”, p. 178, 179.

المواقع الإلكترونية

- الاضطرابات السورية: تركيا تضغط على الأسد لإنهاء القمع

https://www.bbc.com/news/world-middle-east

- ضياء عودة، تركيا والنظام السوري.. "سوء فهم" أم مؤشرات تطبيع؟ - إسطنبول
https://www.alhurra.com/syria

- أردوغان وبوتين في سوتشي: "التقارب المر" مجدّداً؟

https://www.alaraby.co.uk/politics

- التقارب التركي - السوري.. مصالح متغيّرة وشروط متبادلة
https://futureuae.com/ar

- تركيا مشغولة بالطرق الدولية: فَلْنختبر التعاون في «حلب - اللاذقية»
https://al-akhbar.com/Syria/

- روسيا: وزير الدفاع يزور القوات في أوكرانيا، ومقاتلة تحلّق قرب طائرة استطلاع ألمانية
https://www.france24.com/ar